تداعيات الأمن السوري على الأمن الإقليمي: الأردن دراسة حالة

عبد المالك بولشفار، باحث دكتوراه،
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر
ناريمان نحال، باحثة دكتوراه،
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

تستهدف هذه الورقة تسليط الضوء على أبرز الملفات الشائكة اليوم في الساحة الدولية ألا وهي ملف اللجوء السوري وتأثيره على الأمن بمستوياته الثلاث، حيث أدت التغييرات السياسية في العديد من بلدان العالم العربي، بما فيها سوريا، إلى انعدام الأمن، والتي شهدت حالات عدم استتباب واستقرار للوضع الأمني، ما شكل تضافر العديد من المسببات إلى ظهور فكرة اللجوء.

لقد فرض الواقع على بعض الفئات إلى الولوج إلى مناطق أخرى مستقرة، بيد أن هذا التصرف نابع من تخوف شديد من تبعات ذلك مستقبلا، عدا كون المساعدة التي تقدمها الدول في هذا الخصوص يدخل ضمن نطاق العمل الإنساني، إلا أنه لاقى استنفارا داخل المجتمع الدولي، كون عدد اللاجئين السوريين تعدى حدود المعقول، ما يشكل تهديدا للأمن الدولي، وبما أن دراستنا ستكون عن حالة الأردن فكغيرها من الدول أدى تهافت السوريين إليها إلى المساس بأمنها الداخلي.

الكلمات المفتاحية: اللجوء، سوريا، الأردن، الآثار الأمنية، الأمن الإقليمي.

Abstract:

This paper aims to highlight the most complex files today in the international arena; it is the Syrian Refuges and its impact on security at its three levels. Where political changes have taken place in many countries in the Arab world, including Syria, this problem create cases of insecurity and instability the security of these countries.

This situation oblige the Syrian individuals to change their places, but this act has an impact, he also found an alert within the international

community about the number of refugees crossed the border leading to a threat to the international security. Finally, we will try to diagnostic the influence of the Syrian refugees on the Jordan security.

Key words: Refuge, Syria, Jordan, Security Effects, Regional Security**.**

مقدمة

أدت التغييرات الحاصلة في كثير من البلدان العربية إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية في الإقليم، امتدت لتطال العديد من الدول العربية من بينها سوريا، التي تعالت الدعوات لتغيير الأوضاع فيها، نتج عنه بروز تهديدات أمنية متجددة، لكن هذا الأمر أثر سلبا على سوريا، التي لم تعد قادرة على السيطرة، وازدادت المسألة تعقيدا سيما بعد تدخل العديد من الأطراف الدولية، هذا من جهة ومن جهة ثانية، كان للأزمة تداعيات سلبية ألقت بظلالها على كافة المستويات سيما على المستوى المحلي والإقليمي.

وقد زاد تعقيدات الأزمة السورية حين انعدمت شروط الحياة الأساسية، فغياب الأمن مهد لبروز ملف اللجوء، الذي يعتبر من أخطر الأزمات الإنسانية، بل وأكثرها تعقيدا، حيث تتسم قضية اللاجئين السوريين بالتداخل والتشابك بين الأبعاد المختلفة للقضية سواء بين السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي والقيمي والإنساني وازدياد أعداد اللاجئين، إذ يوجد اليوم أكثر من ثلاثين مليون لاجئ في العالم، يحتاجون إلى الرعاية والحماية.

وبتسليط دراستنا على الأردن نجدها قد فتحت الباب أمام اللاجئين واستقبلت الأعداد الكبيرة من الوافدين إليها، الأمر الذي انعكس سلبا عليها فيما بعد من جميع النواحي الاقتصادية الأمنية الاجتماعية، ما استوجب على الأردن وضع استراتيجية واضحة بغية التعامل مع ملف اللجوء السوري.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع المبحوث فيه فيما يلي:

1. حداثة الموضوع كون تداعيات الأزمة السورية على الأمن الأردني مازالت قائمة إلى الآن.
2. تزويد الباحثين في هذا المجال بالمعلومات الضرورية التي تسهل لهم البحث في مختلف جوانبه.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة الآثار التي خلفتها عملية اللجوء السوري على المساس بأمن دول جوار سوريا عموما والأمن الأردن على وجه الخصوص. كما تركز على الأبعاد المختلفة للأمن التي مسها اللجوء السوري (الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...)، وهذا ما تسعى الدراسة إلى تشخيصه.

المنهج المتبع: سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي للموضوع محل البحث نظرا لملائمته لطبيعة وأهداف الدراسة، كونه يسلط الضوء على مخلفات اللجوء السوري على الوضع الأمني للمملكة الأردنية، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التاريخي وذلك للرجوع إلى جذور الأزمة السورية.

ومن خلال ذلك نطرح الإشكالية على النحو الآتي: إلى أي مدى يمكن أن يشكل اللجوء السوري تهديدا للأمن الداخلي للأردن؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية سنتناول النقاط التالية:

- **المحور الأول: اللجوء مقاربة مفاهيمية.**
- **المحور الثاني: دراسة تحليلية للوضع في سوريا.**
- **المحور الثالث: آثار اللجوء السوري على الأمن الأردني.**

المحور الأول: اللجوء مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: تعريف اللجوء

يمكن استخلاص تعريف للجوء من خلال مضامين الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي حاولت إعطاء تعريف له كما يلي:

عرفت الاتفاقية العربية الخاصة بتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية اللاجئ في مادتها الأولى بأنه: "كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية، ويخشى أن يضطهد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، ويريد أن يحتمي في بلد غير بلده."[1]

وجاءت المادة الأولى من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 كما يأتي: "كل شخص يوجد بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 جانفي 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرد بسبب ذلك أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".[2]

---

[1] المادة الأولى، **الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، جامعة الدول العربية**. 1994/03/27.

[2] Article 1, chapter1, **Convention relating to the status of refugees 28 July 1951**, United Nations, General Assembly.

في حين أن الاتفاقية المتعلقة بمشاكل اللاجئين 10 سبتمبر 1969 وفي المادة الأولى منها عرفت اللاجئ على أنه: "كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب الرأي السياسي، ويكون غير قادر أو– بسبب مثل هذا الخوف– غير راغب في الاستفادة من حماية تلك الدولة أو من يكون غير قادر بسبب عدم حمله لجنسية، وكونه خارج دولة إقامته المعتادة السابقة كنتيجة لمثل هذه الأحداث أن يعود إليها"، كما عرفته في موضع آخر بأنه "كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته".[1]

يمكن تعريف اللجوء إجرائيا بأنه تلك الحركية التي يقوم بها الأفراد، التي بموجبها ينتقلون من موطنهم الأصلي نتيجة وجود إكراهات تدفعهم إلى الذهاب إلى بلد آخر بحثا عن الأمن والحماية، وتتعدد هذه الإكراهات؛ فقد تكون لاعتبارات سياسية أو أمنية أو دينية، وقد تكون نتيجة ظروف اقتصادية أو بيئية.

المطلب الثاني: اللجوء والمفاهيم المتداخلة معه

1.الهجرة: تعني مغادرة شخص ما لبلده نحو بلد آخر بصفة دائمة، وترتبط باعتبارات سياسية ودينية وعرقية واقتصادية، وتحكمها أحكام القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص معا، في حين يكون اللجوء طوعيا ومتعلق بظروف قاهرة دفعت الأفراد إلى مغادرة بلدهم أو منطقتهم، ويعتبر مفهوم الهجرة أوسع من مفهوم اللجوء، ويمكن القول بأن كل لجوء هو فجرة وليس العكس.[2]

2.النزوح: يعرف بأنه تغيير الجماعة لأرضها إلى مكان آخر داخل حدود دولتها، وتتم بصفة جماعية، وللنزوح دوافع تؤثر في حركية الجماعات، وعادة ما تكون هذه المؤثرات تتجاوز قدرة هؤلاء وتكون خارج إرادتهم، قد تصل إلى حد تهديد حياتهم مثل الأضرار التي تخلفها التغيرات الإيكولوجية (الجفاف والفيضانات والتصحر)، والحروب التي تنشب بين الجماعات حول الموارد.[3]

---

[1] جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، "**الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا**" (2017/02/20).
http://hrlibrary.umn.edu/arab/afr-ref-dec.html

[2] مظهر الشاكر، **القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية قراءة في حق اللجوء**. بغداد: 2014، ص. ت.

[3] هيام أبو القاسم، "مصطلح الهجرة، النزوح، واللجوء". عالم التطوع العربي. تم تصفح الموقع يوم: 2017/03/21.
http://www.arabvolunteering.org/corner/threads/660-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1

المطلب الثالث: أنواع اللجوء

توجد العديد من أنواع اللجوء، إلا أننا سنستعرض أبهمها كما يلي:

1.اللجوء السياسي: هو اضطرار فرد على ترك بلده الأصلي لطلب الأمان والحماية في بلد آخر بسبب اضطراب سياسي في بلده، كما أنه الحماية التي تمنحها دولة لفرد ما طلب منها هذه الحماية عند توافر شروط معينة، كما أن اللاجئ السياسي هو ذلك الشخص الذي تمكن من الهرب من التعسف والاضطهاد والفرار من الظلم والعدوان، ولجأ إلى مكان آخر، أو إلى من يستطيع أن يحميه ويدافع عنه.[1]

2.اللجوء البيئي: عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي 1985) اللاجئون البيئيون بأنهم الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مسكنهم التقليدي مؤقتا أو بصفة دائمة بسبب اضطراب واضح للبيئة (طبيعيا أو بفعل تدخل الإنسان) عرض وجودهم للخطر أو أثر جديا على مستوى حياتهم، وقد تم ربط تعريف مصطلح "اضطراب البيئة" بالتغيير المادي أو الكيميائي أو البيولوجي للنظام البيئي، مما يجعله بصفة مؤقتة أو دائمة غير ملائم لدعم الحياة البشرية.[2]

3.اللجوء الديني: ويقصد به: "طلب الأمن في المكان الذي يلجأ إليه المضطر اعتقادا منه أن هذا المكان يوفر له الحماية من خطر أو تهديد معين، لما له من مكانة خاصة عند جماعة معينة، ويتمتع هذا المكان بقدسية على أقل تقدير عند مجتمع بعينه، ويحترم ذلك المكان أيضا الجماعات الأخرى، وقد تكون تلك القدسية مستندة إلى توجيهات سماوية، أو إلى أعراف ديانات أخرى".[3]

4.اللجوء الإقليمي: يعد من أكثر المفاهيم انتشارا في العالم المعاصر، ويحدث عندما يطلب شخص ما الحماية من إقليم آخر غير إقليم دولته، ويحصل جرّاء نشوب الحروب والتوترات الداخلية وانتشار مظاهر اللاأمن والعنف السياسي.[4]

---

[1] مظهر حريز مسعود، **القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذي يبحثون عن اللجوء إلى العراق**، أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون الدولي العام (جامعة سانت كليمنتس: قسم القانون الدولي، 2013)، ص. 101.

[2] حبيبي معلوف، "نحو الاعتراف بالهجرة البيئية كنتيجة للتغيرات المناخية وتدهور الأنظمة الأيكولوجية"، (2017/03/21)، نقلا عن:

http://www.terezia.org/section.php?id=1704

[3] مظهر الشاكر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 70

[4] مظهر حريز مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص. 100.

المحور الثاني: دراسة تحليلية للوضع في سوريا

شهدت النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط حراكا لم يسبق له مثيل، انتقلت فيه الدول من حالة إلى حالة أخرى جديدة، ناهيك عن العوامل المؤثرة في ذلك داخلية كانت أم خارجية، المهم أنها تهاوت بفضله أنظمة عديدة خاصة على مستوى النظام الإقليمي العربي وأحدث ما يطلق عليه إعلاميا بثورات الربيع العربي بدءا بالثورتين التونسية والمصرية عام 2011، حيث انتقل الخوف فيها من الشعوب إلى الأنظمة، التي كانت ترى أن الخوف أساس لخلق الشرعية، إلا أنه ثبت العكس، فالخوف يخلق الشجاعة والكراهية، ومن ثم أدت جملة الإصلاحات التي قامت بها كل من تونس ومصر إلى استيقاظ باقي الدول العربية التي تعاني من مظاهر الاستبداد والاضطهاد، فظهرت من خلال ذلك الثورات الشعبية في كل من ليبيا واليمن وسوريا.

المطلب الأول: إرهاصات قيام الأزمة السورية

ثار الشعب السوري – مثله مثل باقي شعوب دول الربيع العربي– على نظام الأسد، حيث قام بعض الناشطون السوريون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي بالدعوة في شهر فيفري من سنة 2011 "ليوم غضب سوري"، وكانت بدايات الأزمة في مدينة درعا جنوب سوريا، التي شهدت سخطا شعبيا جرّاء الأعمال التي قام بها تلاميذ المدارس، أين أقدموا على المطالبة عبر الكتابة على الجدران بإسقاط النظام، ما أدى إلى اعتقالهم وتعذيبهم، ولما طالب آباءهم بالإفراج عنهم قوبلوا بالتهديد والتعنيف، وتعد هذه العملية بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق الثورة.

قام العشرات من السكان في دمشق بين 15 و31 مارس 2011 بالتظاهر أمام الجامع الأموي، إلا أن قوات الأمن قامت بتفريقهم واعتقالهم، لتنطلق في اليوم التالي مظاهرة أخرى في المكان عينه يتم تفريقهم من طرف الأمن واعتقال بعضهم. لتتوالى المظاهرات، حيث انطلقت جماهير بدرعا مطالبة بالإصلاح، إلا أن قوات الأمن قامت برمي الرصاص الحي على المتظاهرين، فراح حوالي 150 ضحية جراء ذلك، ولم تتوقف المظاهرات عند هذا الحد، بل توسعت لتشمل سبعة محافظات يوم 25 مارس، وجهت أيضا بالقمع، بعدها وعدت مستشارة الرئيس بشار الأسد بالقيام بإصلاحات، ليليه خطاب الأسد أمام مجلس الشعب يتحدث فيه عن محاسبة المسؤولين عن قتل المواطنين، وأعلن من خلاله على رفع حالة الطوارئ.[1]

[1] مجموعة من الباحثين، **سورية تاريخ وثورة**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، د ت ن. ص. 109.

لم تتوقف المظاهرات الشعبية، وتوالت المجازر التي ارتكبها قوات الأمن، ليتحول الخطاب الدولي ضد النظام في أوت 2011 بمطالبة بشار الأسد عن التنحي وتكوين مجلس وطني يمثل الثورة، كما أعلن العقيد رياض الأسعد تأسيس الجيش السوري الحر ككيان يضم العسكريين المنشقين عن النظام، وهذا من أجل حماية المتظاهرين وتأمين المناطق التي انسحب منها الأمن، وبعد أشهر شن الطرفان العديد من المعارك ضد بعضهما.

وتزامن مع كل هذا حراك في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن روسيا والصين استخداما حق النقض. وقد شهدت الثورة السورية تصعيدا دمويا غير مسبوقا للنظام، حيث كان شهري جويلية وأوت من الشهور الأكثر دموية منذ انطلاقة الثورة السورية قتل ما يقارب 5000 من بينهم 1600 في أسبوع واحد، ومنذ هذا الشهر أخذت الثورة السورية منحى آخر أكثر دموية وإرهابا من جانب النظام الذي بدأ وجوده ينحسر على الأرض مع زيادة قوة الجيش السوري الحر، واتساع المناطق المحررة خاصة في المحافظات الشمالية والشرقية مثل إدلب وحلب ودير الزور والحسكة.

استعاد الثوار معظم النقاط الحدودية مع تركيا والعراق وسيطروا على الحواجز العسكرية وعلى طرق إمداد نظام الأسد، ولا تزال الأحداث اليومية تخبر بمزيد من التقدم للثوار على الأرض، في الوقت الذي تزداد فيه قوتهم مع كثرة الانشقاقات العسكرية ومزيد من السيطرة على المواقع العسكرية، إلى جانب الأسلحة التي يجنونها من الجيش النظامي. هذا الأخير قام بقصف المدن الثائرة على رؤوس ساكنيها المدنيين ببراميل TNT والقنابل العنقودية، ومع ذلك استطاع الجيش الحر إسقاط العديد من الطائرات المروحية والحربية.[1]

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية

شكلت الأزمة السورية منذ بدايتها نقطة اتفاق واختلاف بين الدول في آن واحد، حيث تباينت مواقف الدول وسلوكياتها بين مؤيد ومعارض، ولعل هذا يرجع إلى علاقاتها قبل بداية الأزمة، حيث ربطتها مع الكثير من دول العالم علاقات طيبة، بيدا أن ذلك لم يمنع من تشكّل علاقات عداوة مع أخرى، لهذا سنحاول أن نركز على أبرز المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية فيما يلي:

1.الولايات المتحدة الأمريكية: يرى المراقبين في هذا الصدد إلى الموقف الأمريكي بصورة مختلفة عما سبق، ويؤكدون بأنّ السلوك الأميركي إزاء الأزمة السورية – وفي ظل انشغالاتها الداخلية – لم يلجأ إلى إجراءات

[1] **ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات**، 2013، ص. 15. www.scpr_syria.org

حاسمة تضع حدا للنهج الذي يتبعه النظام السوري، كما أنه لا يطرح حلا سياسيا ممكنا للأزمة، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجّع على عسكرة الانتفاضة الداخلية.

بقي موقف الولايات المتحدة الأمريكية متحفظا، إذ بقيت الأزمة في نطاقها الداخلي دون دعم فعلي للحسم. فسوريا لا تمثل مصالح حيوية لأميركا، وبهذا لا تمثل مشكلة حقيقية لها في حال طال عمر النظام أم بقي بجسم سياسي مضطرب ومنعزل عن منطقته العربية. كما أنّ النظام لا يشكل تهديدا للأمن الإسرائيلي، فهو غير قادر على الدخول في مواجهة مع إسرائيل.[1]

2.روسيا: تشكل سوريا موقعا هاما في الرؤية الروسية، حيث تعتبر روسيا حليفا استراتيجيا لسوريا، نظرا للعلاقات الطيبة التي كانت تجمع البلدين، لهذا فإن دعم روسيا للنظام السوري يبدو واضحا جدا، سيما الإمدادات والمساعدات العسكرية التي تقدمها للنظام الحالي.

3.أوروبا: أعلن الاتحاد الأوروبي منذ البداية رفضه للأعمال التي يقوم بها النظام السوري، وصرّح بأنه سيشدد العقوبات على النظام الروسي، كما سيمنع أي تواصل مع القادة السوريين ومنعهم من الوصول إلى الدول الأوروبية، إلا أنها كعادة كل التصريحات لم تكن بالفعل ملزمة.

بناء على هذا المعطي، فإنّ الاتحاد الأوروبي –الذي قاطع النظام السوري دبلوماسياً منذ بداية الأزمة– لا يبدو أنه يشكل طرفاً ضاغطاً على هذا النظام من أجل إجراء التغيير الذي قام من أجله الشعب، وفي ظل السيناريوهات المحتملة لتطوّر الأزمة السورية، يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم.

4.إيران: تعد العلاقات الإيرانية السورية جيدة، نظرا لأن إيران تدرك أن مصلحتها في بقاء علاقتها جيدة بسوريا نظرا للمقومات الطبيعية لهذه الأخيرة، ناهيك عن الموقع الذي تحتله سوريا في منطقة الشرق الأوسط، والذي تستطيع من خلاله أن يكون لها دورا في المنطقة، دون أن ننسى أن سوريا كانت مؤيدة للحرب الإيرانية على العراق.

اكتفت إيران خلال الأزمة السورية بمراقبة ما يحدث من بعيد، لكن سرعان ما خرجت عن صمتها، حيث عبّرت المؤسسة الرسمية على أن ما يحدث في سوريا شأن داخلي لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل فيها، حيث يقول في ذلك الناطق الرسمي باسم الوزارة الخارجية "رامين مهمانبرست" في تصريح له يوم 20

[1] مجموعة من الباحثين، **مرجع سبق ذكره**، ص. 95.

أوت 2011 بأن الأزمة السورية شأن داخلي لا يجوز التدخل فيه لأن له عواقب سلبية على سورية والمنطقة ككل.[1]

لكن الحركة الخضراء المعارضة في إيران ترى بأنه يتوجب التدخل لإنقاذ الشعب السوري من ظلم وجور النظام. وفي ظل هذا الانقسام بين المؤسسة الرسمية والمعارضة، حاولت إيران جمع مختلف الأطراف في طاولة واحدة، أما من الناحية العملية، فإنّ إيران قدمت دعما سياسيا وعسكريا واسعا للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أما الضغوط الداخلية والخارجية.[2]

5.تركيا: من بين الأسباب التي تجعل تركيا تدلي بموقفها تجاه الأزمة السورية، الأقلية الكردية بسوريا، إلى جانب محاولتها لعب دور إقليمي بالمنطقة. وجاء تخوف تركيا جراء مواقف دول الجوار وبالأخص إيران وروسيا، الأمر الذي استدعى تبني موقف مزدوج تجاه الوضع في سوريا، فاحتفظت بدعمها للنظام السوري، وتعاطفت مع الثوار وساعدتهم في نفس الوقت.[3]

6.الدول العربية: جعل تمادي وتعنت النظام السوري الدول العربية إلى اقتراح مبادرات، وبعث وفود من أجل إيجاد حلول للأزمة. ومع ذلك زاد اضطهاد الشعب السوري، وأمام الفيتو الروسي- الصيني فشلت المساعي العربية في حل الأزمة السورية. من هنا جاء قرار الجامعة العربية في 12 نوفمبر 2011 بتعليق عضوية سوريا، ما جعل نظام الأسد يطلق تصريحات يهاجم من خلالها العرب، وبالأخص السعودية وتركيا وقطر، أعتبرهم فيها بأنها الأقطار التي تقوم بإشعال الثورة السورية، خاصة تركيا التي اتهمتها بأنها داعمة للمعارضة والجيش الحر، كما تعد ملجآ لحمايتهم.[4]

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية على النظام الإقليمي

تحولت الأزمة السورية من أزمة محلية وليدة ظروف داخلية، لتمس المستويين الإقليمي والعالمي، أضف إلى ذلك أن فواعل هذه الأزمة لم تعد مقتصرة على الأطراف الداخلية، بل أصبحنا نتحدث عن دور لفواعل إقليمية ودولية، ما يدل على تداخل المصالح فيها. لهذا يؤكد الكثير من الخبراء الدوليين على مدى تعقيد

---

[1] مجموعة من الباحثين، **المرجع السابق**، ص. 100.

[2] محجوب الزويري، **العلاقات الإيرانية – السورية والحراك السوري الشعبي**، تقرير الجزيرة، أوت 2011، ص. 2.

[3] نبيل شبيب، "موقف تركيا من الثورة السورية... مصالح واقعية"، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/14. http:// www.onislam.net/arabic/newesanalysis.

[4] نيروز ساتيك، خالد وليد محمود، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013، ص ص. 1-24.

الأزمة السورية، فهي ليست أزمة عابرة أو وقتية على حد قولهم، فهي ستترك آثارا بعيدة المدى، ليس على سوريا فحسب، إنما على منظومة الأمن الإقليمي ككل.[1]

نستهل بداية التركيز على آثار الأزمة السورية على المستوى المحلي، ففي تقرير صادر عن المركز السوري لسياسات الأبحاث موسوم بـ: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية" أكد على ما يلي:

تعتبر السلطة الأمنية والعسكرية في سوريا السبب الرئيس وراء حالة التدهور العام في البلاد، والمسبب الأساسي في الركود الاقتصادي والاجتماعي القائم، أضف إلى ذلك الدول التي دعمت الطائفية وفكرة الصراع العسكري في سوريا، لهذا رصد التقرير مجمل الخسائر الاقتصادية بما فيها (الخدمات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات) بين عامي 2010 – 2014 بـ: 202 مليار دولار، وأن معدل الدين العام قد ارتفع إلى147%. وتشمل الخسائر كافة القطاعات الاقتصادية بدء بالتجارة الداخلية والاتصالات والصناعة الإستخراجية والخدمات الحكومية التحويلية والزراعة التي تأثرت بالجفاف، وتواصل النزاع المسلح ورفع أسعار الوقود ومستلزمات الزراعة في إطار رفع الدعم عن كافة السلع الأساسية للمواطنين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق الغذائي، ما يؤدي إلى الانكشاف الاقتصادي.[2]

وتشمل خسائر مخزون رأس المال حتى نهاية سنة 2014 ثلاثة مكونات أساسية في الاقتصاد السوري:

- التراجع في الاستثمارات الصافية بمقدار 27.8 مليار دولار.
- المخزون المعطّل لرأس المال الذي بلغ 28.2 مليار دولار.
- مخزون رأس المال المدمّر جزئيا أو كليا والمقدر بـ 71.9 مليار دولار.
- رفع سعر الوقود في المنشآت الصناعية من 60 إلى 150 ليرة سورية للتر الواحد.
- عدم قدرة المواطنين على شراء الأدوية، ما أدى إلى تفشي الأمراض التي تسببت في تراجع معدل أمد الحياة.
- هجرة الفلاحين بسبب انكماش الاقتصاد.

[1] ربيع نصر وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 35.

[2] عمار ديوب، "تداعيات الأزمة السورية تكشف حجم الخراب وتنبئ بالأسوأ"، **مجلة العرب**، ع. 9889، 04/16/ 2015 ص 06، **تم تصفح الموقع يوم** 16 مارس 2017.
www.alarab.co.uk/؟Id=50 .

- تنامي مفهوم الاغتراب الذي يعكس الفجوة بين قدرات الأفراد والمؤسسات.[1]

إذا كانت الأزمة السورية في مضمونها هي استجابة لمتغيرات داخلية، فهي أيضا ترسيخ لتدخلات دولية في الأمن الإقليمي، لكن تبقى كل من تركيا وإيران أطرافا رابحة، إضافة إلى الإعلان عن تحالف عسكري إسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية من شأنه أن يتصدى للإرهاب ويؤسس هوية للأمن الإقليمي، مع استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على أغلب الحقول النفطية في سوريا وتوظيفه للآلة الإعلامية الالكترونية للدعاية حول الجهاد المتطرف، ودور إيران وحزب الله، حيث تعد سوريا المحافظة الخامسة والثلاثين لطهران.

كما أفرزت الأزمة السورية وضعا جديدا بسبب إرهاب جماعات دون الدول من جهة وأعداد اللاجئين المتوجهة نحو الدول العربية وأوروبا من جهة ثانية، فمنذ بدء الأزمة أدرك الباحثون الأوروبيون أن انهيار الأمن في سوريا سيكون مقدّمة للمساس بالأمن الأوروبي ذاته، ورأوا بأن فصل الأمن بين ضفتي المتوسط ليس سوى ضرب من الخيال كما تؤكد ذلك كل تجارب التاريخ القريب والبعيد.[2]

المحور الثالث: آثار اللجوء السوري على الأمن الأردني

نتيجة الحروب والأزمات التي تعاني منها الدول، غالبا ما يبحث أفرادها عن ملاذ آمن، وعادة ما تكون الدولة الملجأ مستقبلة، ولكن على الرغم من ذلك ينعكس عليها بالسلب، وسوريا مثل الكثير من الدول تعاني من أزمات داخلية، شكلت في مضامينها عوامل عديدة لبروز فكرة اللجوء لدى مواطنيها، إذ يتجاوز عدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين، يشكلون نحو سدس عدد السكان، لهذا سنحاول أن نتطرق إلى حماية حقوق اللاجئين في محتوى القانون الدولي مع إبراز أثر اللجوء السوري على الأمن الأردني.

المطلب الأول: القانون الدولي للاجئين

يعتبر القانون الدولي للاجئين أحد فروع القانون الدولي العام، وتعد اتفاقية 1951 القاعدة الأساسية لتقنينه وفهمه، على الرغم من وجود قصور فيما يخص موضوع اللاجئين والأسباب المؤدية للجوء، لكنها تبقى جهد لمعرفة حق اللجوء وكيفية التعامل معه.

---

[1] عمار ديوب، **المرجع نفسه**، ص. 37.

[2] مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، **"الأزمة السورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية"**، 29 ديسمبر 2015. www.derasat.org

ركزت الاتفاقية على المبادئ والأفكار التي تضمنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال المادة الثانية التي نصت على أن: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد، أو أي وضع آخر".

قسمت المواثيق الدولية حقوق اللاجئين إلى حقوق عامة وحقوق خاصة، فمن بين الحقوق العامة عدم التمييز بين الأشخاص في الدين والعرق والجنس أو البلد، حرية التدين والعقيدة، الإعفاء من المعاملة بالمثل، تواصل الإقامة، الإعفاء من التدابير الاستثنائية، الأحوال الشخصية، ملكية الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة، الحقوق الفنية والملكية الصناعية، حق الانتماء للجمعيات، العمل المأجور والمهن الحرة. أما **الحقوق الخاصة** فتتضمن حق الاتصال، حق لم الشمل، الحماية الشخصية، حماية الممتلكات. [1]

المطلب الثاني: المراحل التاريخية للجوء السوريين إلى الأراضي الأردنية

المرحلة الأولى: بدأت إبان الثورة السورية ضد الاحتلال الفرنسي، حيث كان أول لجوء آنذاك بعد معركة "ميسلون"، بالرغم من أن ملامح الدولة لم ترسم بعد، إلا أن اللجوء طال جغرافية الأردن وحدودها.

المرحلة الثانية: امتدت منذ حقبة الانقلابات إلى غاية نهاية سنة 1948.

المرحلة الثالثة: تتحدث عن الوقت الحاضر، أي مع بداية التحولات العربية، والتي طالت سوريا، حيث لجأ العديد من السوريين إلى المناطق المجاورة والقريبة من أراضيهم، فكان المقصد في ذلك الأردن للهرب من الأوضاع والظروف المزرية والناجمة من الأزمة السورية.[2]

[1] مظهر الشاكر، **القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية دراسة في حق اللجوء**، بغداد 2014، ص ص. 12،13.

[2] حسين محافظة، "**المراحل التاريخية للجوء السوري إلى الأردن**،" ورقة عمل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي "اللاجئون السوريون: ضرورة وضع استراتيجية للتعامل مع الملف"، عمان، 2014.

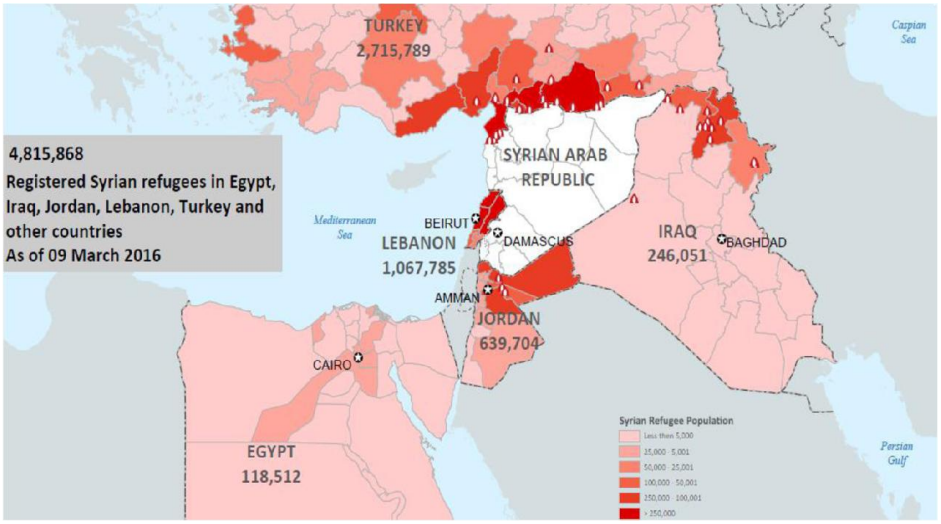

الشكل رقم 1 يوضح خريطة توزيع اللاجئين السوريين في عدد من الدول

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تبين هذه الخريطة توزيع اللاجئين السوريين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى 9 مارس 2016، حيث تشير الإحصائيات بأن تركيا متقدمة ضمن قائمة الدول التي يوجد بها اللاجئون السوريون بنحو 2.7 مليون شخص، تليها لبنان بنحو 1.1 مليون شخص، لتتبعها الأردن بنحو 639.7 ألف، كما نجد أنه على الرغم من تصريحات دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الخريطة توضح بأنه لا يوجد أي لاجئ سوري فيها، بينما يشكل اليوم نحو 1.3 مليون لاجئ سوري ضغطا على الدولة الأردنية على مستوى جميع الأصعدة؛ الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية.

المطلب الثالث: انعكاسات اللجوء السوري على الأمن الأردني

يتوزع اللاجئون السوريون بين عدد من دول العالم، أما بالنسبة للدول العربية؛ فإن لبنان والأردن كانتا من المقاصد الرئيسة للاجئين السوريين، إلا أن عددهم فيهما يعتبر شبه مستقر بخلاف المتواجدين في تركيا وأوروبا، الذين يتنامون بأعداد كبيرة، ويمكن تفسير الوضع في لبنان والأردن بانخفاض قيمة المساعدات الدولية المقدَّمة للاجئين، والاضطرار إلى تشغيل الأطفال، وصعوبات النفاذ لسوق العمل، والتعرض أيضا لمخاطر

عدم الاعتراف من جانب السلطات السورية مستقبلًا نتيجة وجود صعوبات في استخراج شهادات ميلاد رسمية.[1]

1.التحديات القانونية للأردن تجاه مسألة اللجوء السوري:

تصنف هيئة الأمم المتحدة اللاجئين السوريين إلى حقوق تتساوى والمواطن الأصيل تسمى حقوق أصلية، وحقوق تتساوى والمواطن الأجنبي، الأمر الذي يفرض تشريعات لحماية هذه الحقوق.

أما فيما يخص التشريعات القانونية الأردنية، نجدها لا تتطرق إلى مسألة اللجوء، حيث نلاحظ غياب قانون ناظم لشؤون اللاجئين وحقوقهم وآليات التعامل معهم. كما نلاحظ أيضا افتقار لمراكز وطنية تعرف باللاجئ والأدوار المنوطة للتعامل معهم.[2]

2.الآثار السياسية للجوء السوري في الأردن:

تخوفات النظام الرسمي الأردني من احتمالات سقوط النظام السوري أو بقائه، والتي أسهمت في إرباك المشهد السياسي الداخلي ومسيرة الإصلاح، فاحتمالات سقوط النظام وإنشاء حكومة ديمقراطية يمكن أن تعزز من فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، وبالأخص في الأردن. حيث يقول الملك "عبد الله الثاني" في هذا الصدد: "بالنظر في عيون شعبي ورؤية المعاناة التي يشعرون بها، يجب أن أقول لكم لقد بلغنا أقصى قدرة على التحمل".

نستنتج من خلال ما سبق أن دولة الأردن لا تقدر على تحمل المسؤولية لوحدها، وذلك قد يؤثر على ميزانيتها، إلا أنها تستمر في تقديم نفسها للعب دور مؤثر في الإقليم.

3.الآثار العسكرية–الأمنية للجوء السوري في الأردن:

ولد توافد اللاجئين السوريين نحو الأردن تخوفا من انتشار الإرهاب إليها، حيث حاولت الجماعات الإرهابية تمرير أفكارها ومخططاتها ضمن جموع اللاجئين في المخيمات وخارجها، مع استغلال الأطفال لتهريب الأسلحة. وهذا يشكل تحديا للأردن خاصة أن طول حدودها الشمالية المحاذية لسوريا تبلغ 375 كلم، وهو ما يستدعي أخذ الحيطة والحذر من تسلل عناصر إرهابية للتراب الأردني.

---

[1] أحمد شوقي، **أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا**، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016/12/08، نقلا عن موقع:
www.fairforum.org

[2] ألكسندرا فرانسيس، **أزمة اللاجئين في الأردن**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21 جويلية 2015.
Carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296

وعلى الرغم من أنه لا توجد لليوم دراسات علمية معمقة تبين تأثير اللجوء السوري على الأوضاع الأمنية في الأردن، إلا أن جهاز الأمن العام يؤكد على ارتفاع التكلفة الأمنية وزيادة الأعباء على المراكز الأمنية في ظل الجهود الأمنية لمواجهة اختراق الأمن الوطني الأردني، وعدم قدرة الموازنات التقليدية على تحمل الأعباء، ورفع درجات التأهب والإنذار باستمرار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية. [1]

4.الآثار الاقتصادية والتنموية لمسألة اللجوء السوري في الأردن:

يؤثر اللجوء السوري سلبا على البنى التحتية وعلى رفع نسبة البطالة في المملكة الأردنية، حيث نجد منافسة العمالة السورية للعمالة الأصلية. كما أدى تدفق اللاجئين السوريين في المدن والأرياف والقرى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية، ما نجم عنه تنافس بين المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين للظفر بلقمة العيش. أضف إلى هذا، زيادة حجم المديونية العامة، حيث يشتري اللاجئ السوري جميع المنتجات المدعومة من قبل الحكومة وغير المدعومة بالسعر ذاته مثله مثل المواطن الأردني.

وتظهر الصعوبة في رصد الأرقام الحقيقية للعمالة السورية في الأردن، إذ لا توجد لليوم نسب حقيقية للعمال السوريين. إلا أنه نجد قرابة 38 ألفا إلى 50 ألف عامل سوري يشتغلون في الأردن، كما نتحدث في هذا الموضوع أيضا على أن العامل السوري وبمجرد إعطائه تصريح عمل يستفيد من الحقوق العمالية التي تخص الأجر وساعات العمل والكفاءات. [2]

أما في قطاع العمل، فقد صرّح وزير العمل "نضال قطامين" أن اللجوء السوري يعد من أبرز التحديات التي أثرت على سوق العمل المحلي، وأضاف أمين عام وزارة العمل "حمادة أبو نجم" بأن 85 ألف لاجئ سوري يعملون في مختلف القطاعات في محافظات الشمال وحدها، وأن 15 ألف آخرين يعملون في باقي محافظات المملكة الأردنية.

كما تحدث منسق برنامج الأغذية العالمي "جوناثان كامبل" عن أن تعليق المساعدات الغذائية في لبنان والأردن سببه الشح في التمويل، لأن الحاجيات المتطلبة أسبوعيا لخدمة اللاجئين السوريين في الأردن ودول الجوار المضيفة تتطلب ما يقارب الـ 35 مليون دولار، ما يشكل عبء كبير على الدول المستضيفة.[3]

---

[1] وليد أبده، "**الآثار والأبعاد الأمنية لأزمات اللجوء ببعديها الإقليمي والدولي وانعكاسات ذلك على المستوى الوطني**"، ورقة عمل ضمن فعاليات "المؤتمر الدولي اللاجئون والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط"، 2016.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين**، 2016، نقلا عن موقع:
www.esc.jo

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين، مرجع سابق.**

5.الآثار السوسيو–ثقافية للجوء السوري في الأردن:

شكل توافد جموع اللاجئين إلى الأردن صدمة للمجتمع الأردني، الذي لم يستعد لمثل هذه الخطوة، رغم أنها لم تكن الوحيدة، وكان تعامل المجتمع المدني تجاه الأزمة مختلفا؛ فمنهم من قرّر الانعزال والانطواء، ومنهم مع تعايش مع الوضع بل واندمج، لأن اللجوء الجماعي للسوريين من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وإثارة التوترات العرقية.

نجد بأن اللجوء السوري قد ترك أثرا على نفسية الشعب الأردني تبرز في نقاط عديدة مثل تأثر المساعدات المقدمة من قبل الجمعيات الخيرية، المحلية والإقليمية والمتخصصة والدولية، بوجود اللجوء السوري، ما انعكس مباشرة على الأسر الأردنية الفقيرة التي كانت تقدم لها المساعدات، بالرغم من نداءات الأردن بتخصيص 20% من حجم المساعدات الخاصة للأسر الفقيرة، إلا أن الاستجابة كانت ضعيفة، إضافة إلى تركيز موجات اللجوء السوري على منطقة الشمال خاصة محافظة المفرق، التي احتوت على مراكز للإيواء، وتأثيرها على المجتمع المحلي خاصة على سوق العمل، بحيث حلّت العمالة السورية محل العمالة الأردنية، ما خلق استياء وشط الشعب الأردني.[1]

فيما يخص الحالة النفسية والاجتماعية، فقد خلصت الدراسة التي قام بها مجموعة من الأطباء النفسانيين هم: الدكتور "عدي خصاونة" والدكتور "خالد خير الله" والدكتور "بطاينة" والدكتور "هاشم جدوع من قسم الصحة العامة في دراستهم للفئة العمرية بين 13–17 سنة، أن اهتمام الدول انصب على المعاونات الغذائية وبالبنية الجسدية، متناسين الصحة النفسية التي كان لابد من الاهتمام بها بشكل مواز تماما للصحة الجسدية.

كما تم استخلاص عوامل الاكتئاب للفئة العمرية المحددة، حيث كانت الاستنتاجات حيال ذلك تشخص الأسباب بأن الوفاة في العائلة ومشاهدة التعذيب والقتل أمام الأطفال كانا أبرز عاملين في جعل الحالة النفسية أكثر سوء، ما تسبب ذلك في الاكتئاب منه إلى زيادة مستوى العنف داخل المجتمع، حيث سجلت القضايا التي ارتكبها اللاجئون السوريون في عام 2011 بحوالي 981 حالة عنف، لتزداد حالات العنف بنحو 1836 سنة 2012، ولم تتوقف إلى هذا النحو، بل ازدادت بقدر 2900 حالة عنف سنة 2013. وهو ما يدل على الحالة النفسية للاجئ السوري التي أدت به إلى ارتكاب حالات العنف.

---

[1] ردينة العطي، "**المؤثرات** الاجتماعية للأزمة السورية على المجتمع"، جريدة أخبار الأردن، 2016، نقلا عن موقع:
www.jornews.com/index .

ونجد من جهة أخرى أن ملف اللجوء السوري قد أثر سلبا على قطاع التعليم، حيث صرح وزير التربية والتعليم الدكتور "محمد الذنيبات" ما يلي: "إننا في الأردن وانطلاقا من إيماننا المطلق بالتعليم كحق أساسي لكل طفل وباعتباره خدمة عالمية، فقد فتحنا مدارسنا للأطفال السوريين وغيرهم على الأراضي الأردنية بصرف النظر عن جنسياتهم وأسباب قدومهم إلى الأردن، ذلك أننا نقوم بخدمة إنسانية جليلة في هذا المجال نيابة عن المجتمع الدولي".[1]

كما تحدث أيضا عن تعداد الطلبة السوريين الذين استفادوا من فرصة الالتحاق بمقاعد الدراسة في المدارس الحكومية، حيث بلغوا 145 ألف طالب يعاملون كأنهم أردنيين، بيد أنه لا يزال 90 ألف طالب سوري ينتظرون دخول المدارس، كما تسبب اللجوء في أعباء على البنية التحتية للأردن وعلى مواردها وإمكاناتها، كما تسبب ذلك في ضغط هائل على القطاع الخدماتي خصوصا قطاعي التعليم والصحة، حيث قدرت تكلفة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة السوريين في المدارس الأردنية بنحو 250 مليون دينار سنويا، حيث عملت الوزارة على بناء ما يقارب من خمسة آلاف غرفة صفية فاقت كلفتها 600 مليون دولار لتلبية الحاجات ومتطلبات الطلبة السوريين، إضافة إلى تعيين وتدريب أعداد كبيرة من المعلمين للتعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلبة، وقد صرح الوزير الذنيبات أن اللجوء السوري تسبب في ضغط كبير على المدارس، نتج عنه ارتفاع عدد المدارس واكتظاظ الصفوف من 36 %عام 2013 إلى 46% عام 2015.

أما قطاع الصحة فيوجد فيها 23 بالمئة من السكان لا تتوفر على الأسرة الكافية لهم في المستشفيات، ويعود ذلك بنسبة 86 % لتواجد اللاجئين السوريين.[2]

المطلب الرابع: آليات تعامل المملكة الأردنية مع ملف اللجوء السوري

وجب التذكير في البداية بأن الأردن، رغم قلة موارده، إلا أنه سخر جميع طاقاته في خدمة اللاجئين السوريين، بالرغم من يقينه إلى أن ذلك سيؤثر عليه مستقبلا. حيث قدرت تكلفة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 2011- 2015 بنحو 6 مليار و700 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام 2016_2018 بنحو 7.9 مليار دولار موزعة على النحو الآتي: الدعم المطلوب للاجئين: 2.483 مليار دولار أمريكي، الدعم المطلوب لتمكين المجتمعات المستضيفة 2.306 مليار دولار أمريكي، الدعم المطلوب للخزينة 3.201 مليار دولار

---

[1] ردينة العطي، **مرجع سابق**.

[2] سميران، محمد علي. **اللجوء السوري وأثره على الأردن**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، **"الأزمة السورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية"**، 29 ديسمبر 2015 www.derasat.org

أمريكي. من جهة أخرى يظهر دور القوات المسلحة الأردنية في حماية ونقل اللاجئين السوريين، [1] ومن بين الهيئات الخيرية التي قدمت مساعدات نجد أن الهيئة الخيرية الهاشمية قد بذلت جهودا جبارة في سبيل التعامل مع ملف اللجوء وبالتحديد اللاجئين السوريين.

صرح الناطق الرسمي باسم البعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن "هلال الشملاوي" أنه قد تم تعزيز نشاطاتها بالأردن منذ سنة 2011، وهذا من أجل مساعدة اللاجئين السوريين في المخيمات، كما تحدثت المتطوعة في منظمة الهلال الأحمر الأردني" ليلى طوقان" عن تقديم المستشفى الميداني في المخيم الأزرق العديد من الخدمات الطبية للاجئين، وهذا بالتعاون مع منظمات عربية ودولية. أضف إلى ذلك تقديم مساعدات من قبل عيادات الدعم النفسي عبر القيام بدورات لتعليم الإسعافات الأولية داخل المخيمات.

كما سعت المملكة الأردنية إلى تأهيل البنية التحتية للمياه في الشمال التي تشهد توافدا كبيرا للاجئين السوريين. يضاف إلى كل هذا تدويل ملف اللجوء وطلب المساعدة من المجتمع الدولي، فمن خلال مؤتمر الأردن للمانحين لدعم الجوار السوري، استبشر الرئيس الأردني خيرا من خلال تقديمه خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016- 2018، تقدر بلغة الأرقام كما تم الإشارة إليه سابقا بنحو 7.9 مليار، لكن تم الاستفادة بنحو 3 مليار دولار، وهو رقم لا يكفي لتغطية كافة متطلبات اللاجئين السوريين. [2]

الخاتمة:

نستنتج في نهاية هذه الدراسة بأن تأزم الوضع في سوريا سبب أساسي لتبلور فكرة للجوء لدى السوريين ودفعهم للبحث عن ملاذ آمن كان بعيدا أو في الجوار القريب، وكانت الأردن أكثر الدول استقطابا الأمر الذي يعتبر مدعاة أثرت عليها من كل الجوانب أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى سياسيا. كل هذا في ظل غياب سياسة أردنية واضحة المعالم للتعامل مع ملف اللجوء السوري.

ومن خلال ما تم التطرق عليه سابقا نستنتج ما يلي:

1. اللجوء السوري هو مخاض لسلسلة من الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي تبعتها حالة من غياب الأمن والاستقرار في سوريا.
2. سوء التسيير وغياب استراتيجية فعالة للتعامل مع اللاجئين في سوريا سيؤثر في المستقبل على الوضع في الأردن وعلى الدور الإقليمي التي كان بالإمكان أن تلعبه.

[1] عمر العمري، إسلام صوالحة، "كيف تحمل الأردن أعباء اللجوء السوري نيابة عن العالم؟"، أخبار الأردن، 2016/15/02.

[2] **نفس المرجع**.

3. أعقب دخول اللاجئين السوريين إلى الدولة الأردنية تبعات خطيرة أثرت بشكل كبير على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

وعليه يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

1. ضرورة مساهمة الأردن في حل الأزمة السورية للحد من تدفق اللاجئين السوريين نحوها، والتعامل مع تداعيات الأزمة السورية على البلاد بشكل مؤسسي من أجل الحد من تداعياتها على البلاد حفاظا على الأمن الوطني والتماسك الاجتماعي للأردن.
2. ضرورة التفات المجتمع الدولي لتقديم مساعدات للمملكة الأردنية لتحمل أعباء اللجوء السوري الذي خلّف آثارا سلبية على مختلف القطاعات لا سيما قطاع العمل ومزاحمة الأردنيين فيه ورفع سقف الإعانات المقدمة للأسر الأردنية من 20 %إلى 50%.
3. إقامة مراكز الدعم النفسي للاجئين السوريين للتخلص من المشاكل النفسية بغية خفض معدلات العنف المرتكب من طرف اللاجئين.
4. صياغة استراتيجية عربية للحيلولة من التدخل الدولي الذي سيزيد المشكلة تعقيدا.
5. توفير وتنظيم وزارة العمل الأردنية سوق الشغل أمام العمالة السورية بضمان تراخيص رسمية لمباشرة عملهم بصفة قانونية.
6. على الحكومة الأردنية اتخاذ إجراءات سريعة لتنظيم العمالة السورية وآليات تشغيلها وتوجيهها نحو القطاعات ذات المردودية الاقتصادية للبلاد على غرار القطاع الفلاحي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا–باللغة العربية:

1/المصادر القانونية:

1–**الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية**، المادة الأولى، جامعة الدول العربية، 1994/03/27.

2–جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، "الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا" (2017/02/20).http://hrlibrary.umn.edu/arab/afr-ref-dec.html

2/الكتب:

3–مجموعة من الباحثين، **سورية تاريخ وثورة**، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، د ت ن.

3/رسائل الدكتوراه:

4-مظهر حريز مسعود، **القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذي يبحثون عن اللجوء إلى العراق**، أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون الدولي العام، جامعة سانت كليمنتس، قسم القانون الدولي، 2013.

3/المقالات:

5-أبده، وليد. "**الآثار والأبعاد الأمنية لأزمات اللجوء ببعديها الاقليمي والدولي وانعكاسات ذلك على المستوى الوطني**"، ورقة عمل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي اللاجئون والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط"، 2016.

6-سميران، محمد علي. **اللجوء السوري وأثره على الأردن**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، "**الأزمة السورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية**"، 29 ديسمبر 2015، نقلا عن: www.derasat.org

7-محافظة، حسين. "**المراحل التاريخية للجوء السوري إلى الأردن**،" ورقة عمل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي اللاجئون السوريون: ضرورة وضع استراتيجية للتعامل مع الملف، عمان، 2014.

4/أوراق المؤتمرات والملتقيات:

8-الزويري، محجوب. "**العلاقات الإيرانية – السورية والحراك السوري الشعبي**"، تقرير الجزيرة، أوت 2011.

9-ساتيك، نيروز ومحمود وليد خالد. **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، المركز العربي للأبحاث.

10-الشاكر، مظهر. **القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية قراءة في حق اللجوء**. بغداد: 2014.

11-فرانسيس، ألكسندرا. **أزمة اللاجئين في الأردن**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21 جويلية 2015.

5/مقالات الجرائد:

12-ديوب، عمار. "تداعيات الأزمة السورية تكشف حجم الخراب وتنبئ بالأسوأ"، **مجلة العرب**، العدد 9889، 2015/04/16، نقلاعن: www.alarab.co.uk/

13-العطي، ردينة. "المؤثرات الاجتماعية للأزمة السورية على المجتمع"، **جريدة أخبار الأردن**، 2016. www.jornews.com/index

14-العمري، عمر وصوالحة إسلام. "كيف تحمل الأردن أعباء اللجوء السوري نيابة عن العالم؟"، أخبار الأردن، 2016/15/02.

6/المواقع الإلكترونية:

15-أبو القاسم، هيام. "مصطلح الهجرة، النزوح، واللجوء". عالم التطوع العربي. تم تصفح الموقع يوم 2017/03/21.

http://www.arabvolunteering.org

16-شبيب، نبيل. "موقف تركيا من الثورة السورية... مصالح واقعية"، تم تصفح الموقع في 2017/03/14.

http:// www.onislam.net/arabic/newesanalysis

17-شوقي، أحمد. **أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا**، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016/12/08.

www.fairforum.org

18-المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين**، 2016. www.esc.jo

19-معلوف، حبيبي. "نحو الاعتراف بالهجرة البيئية كنتيجة للتغيرات المناخية وتدهور الأنظمة الأيكولوجية"، (2017/03/21). http://www.terezia.org/section.php?id=1704

20-نصر ربيع وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 ودراسة السياسات، سبتمبر 2013: www.scpr_syria.org

ثانيا–باللغة الأجنبية:

21-Article 1, chapter1, **Convention relating to the status of refugees 28 July 1951**, United Nations, General Assembly.